هذا البيت انه اذا لم يل المنعوت المفرد بل
فصل بينهما لم يجز بناء المنعوت وقد تقدم انه يجوز فيه
الرفع والنصب ولا يجوز البناء على الفتح لتقول لا رجل وامرأة وامرأة
ولا يجوز الفتح وحلى الاخشن لا رجل وامرأة بالبناء على الفتح على
تقدير تكرير لا كأنه قال لا رجل ولا امرأة ثم حذفت لا وكذلك اذا
كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الا الرفع والنصب سواء تكررت لا نحو
لا رجل ولا غلام امرأة ام لم تتكرر نحو لا رجل وغلام امرأة هذا كله
اذا كان المعطوف نكرة فان كان معرفة لم يجز فيه الا الرفع على كل
حال نحو لا رجل ولا زيد فيها ولا رجل وزيد فيها

وأعط لامع همزة استفهام ما يستحق دون الاستفهام

اذا دخلت همزة الاستفهام على الثمانية المذكورة بقيت على ما كان
لها من العمل وسائر الاحكام التي سبق ذكرها فتقول لا رجل
قائم ولا غلام رجل قائم ولا طالعا جبلا ظاهر وكل المعطوف
والصفة بعد دخول همزة الاستفهام لحكمها قبل دخولها هذا
اطلق للمصنف هنا وفي ذلك تفصيل وهو انه اذا قصد بالاستفهام
التوبيخ او الاستفهام عن النفي فالحكم كما ذكر من انه يبقى
عملها وجميع ما تقدم ذكره من احكام العطف والصفة وجواز
الالغاء لمثال التوبيخ قولك الا رجوع وقد ثبت ومنه قوله
الا ارجو لمن ذلت شبيبته واذ تصيبه خصاصة فيجزع هرم ومثال
الاستفهام عن النفي قولك الا رجل قائم ومنه الا اصطبار
لسلمى ام لها جلد اذ الاقي الذي لاقاه امثالي وان تصبرا

الرفع في هذا وفيما قبله حملا على محل
المنعوت ووجه النصب فيهما حمله
على لفظ المنعوت ان كان معربا
وعلى محله ان كان مبنيا قاله ابن
حروف والحمل على الموضع في هذا
الباب احسن في العرب والبيتين
لان الموضع للاسم

قول الاصطبار مع الاجر واستفهام
والاصطبار الصبر فارق المصباح
صبرت ضبرا من باب ضرب
حبست النفس عن الجزع
واصطبر مثله
وفارق النصيح والمعنى
مالقاه امثالي بالبؤس
ذكر في عين الحروف عما
يستوي فيه الاصطبار
اذا الظرف على كلا
المضارع عمل
الماضي

Copyright © King Saud University